

ضوابط المعارضة السياسية بين الفقه السياسي الإسلامي والقوانين الوضعية

*The regulations of political opposition between Islamic political jurisprudence and the statutory laws.*

ط . د ، شوية السعيد\*  
مخبر الانتماء : الفقه الحضاري ومقاصد الشريعة،  
كلية الشريعة  
جامعة باتنة  
[said.chouya@univ-batna.dz](mailto:said.chouya@univ-batna.dz)

ا . د ، ميجي عبد الحق  
مخبر الانتماء : الفقه الحضاري ومقاصد الشريعة  
كلية الشريعة  
جامعة باتنة  
[abdelhak.mihi@univ-batna.dz](mailto:abdelhak.mihi@univ-batna.dz)

الملخص:

معلومات المقال

تناولت هذه الدراسة المعارضة السياسية في كل من الفقه السياسي الإسلامي والقوانين الوضعية والضوابط التي تحكم كل منها باعتبارهما يمثلان صوت الشعب، والرقيب الحريص على مصالحه أمام الأنظمة الحاكمة، ومن أجل المحافظة على هذا الدور لا بد على كل منهما الالتزام بالضوابط سواء الشرعية بالنسبة للنظام الإسلام، والقانونية بالنسبة للأنظمة الوضعية: التي تنظم عملهما وتحافظا على كيانهما، ورغم تشابههما في نقاط عدة من حيث الأدوار والأهداف وحتى أسلوب العمل، إلا أنهما تختلفان في ضوابط كثيرة جعلت لكل منهما خصوصيتها التي تتميز بها عن الأخرى خاصة من حيث المصدر، البعد الزمني والمكاني طريقة العمل، منهجية التحرك والأبعاد الاستراتيجية.

تاريخ الإرسال:  
2023 / 09 / 04  
تاريخ القبول:  
2024/01/01

**الكلمات المفتاحية:**

- ✓ المعارضة السياسية
- ✓ الفقه السياسي الإسلامي
- ✓ القوانين الوضعية.

*Abstract :*

*Article info*

*The abstract : This study contains the political opposition in each of the Islamic political jurisprudence and the statutory laws and regulations that control both of them . As they are considered as people representatives and*

*Received*  
04/ 09/ 2023  
*Accepted*  
01/01/2024

*The careful observer of their interests in front of the governess systems , therefore in order to protect this role , each one of them must commit to the regulations weather the legitimacy for Islam or the legal one for the positivist systems That organize their own job and protect it's identity despite their similarities, they have a lot of different regulations which made each of them have their own special identity , especially with the sources , The temporal and spatial dimension, the working ways and movement methodology and the strategic dimensions.*

**Keywords:**

- ✓ the political opposition:
- ✓ the Islamic political jurisprudence:
- ✓ the statutory laws:

1- مقدمة:

المعارضة السياسية هي عبارة عن قوى وهيئات تعبر عن آراء ومصالح فئات اجتماعية ، تحمل رؤى وأهداف وخطط تختلف عن رؤى وأهداف السلطة حيث أصبحت المعارضة السياسية تحمل مكانة هامة لدى السياسيين والمفكرين والمهتمين بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقد شهد الواقع السياسي منذ نشأة الدولة تحركات ذات رشد سياسي اتسمت بالحكمة وتقدير المواقف وفق الصالح العام، كما شهدت تحركات عكس ذلك تماما، ولا شك أن حرية الرأي ضرورة ينطلق منها الإنسان باعتبار الرأي جهد بشري يحتمل الخطأ وقد يكون عرضة للنقض، وهذا ما استدعى إلى بروز معارضة الرأي بالرأي والحجة بالحجة وقف ضوابط تحفظ للمعارضة السياسية مكانها . وسيرونها طالما التزمت بهذه الضوابط والمعارضة السياسية بنوعها سواء في الفقه السياسي الإسلامي والقوانين الوضعية كان لهما دور في رسم وتحديد آليات وضوابط العمل والممارسة السياسية وفق ما تقتضيه تشريعات كل نظام سواء الإسلامي والنظام الوضعي.

الإشكالية :

باعتبارنا أمام تشريعين مختلفين أحدها إلهي يستمد أحكامه من النصوص الإسلامية وثانيهما وضعي يعتمد على قوانين من وضع الإنسان نفسه.

لنطرح التساؤلات التالية :

ما هي ضوابط المعارضة السياسية في الفقه السياسي الإسلامي والقوانين الوضعية؟ وما هي أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بينها؟

فرضية البحث

بما أن المعارضة السياسية تمثل شكلا من أشكال حرية الرأي، وتلعب دور الضامن لحفظ الحقوق والحريات، وتحصر على مصلحة الأمة و المجتمع . فلا بد لها من ضوابط تسير عليها حتى تستطيع فرض نفسها في الواقع السياسي للدولة ولا بد من استفادة كل تشريع من التجارب المطروحة لتحقيق التكامل وإدراك النقائص خاصة وأنهما تشتركان في العنوان الرئيس وهو المعارضة السياسية.

منهج البحث:

باعتبار الدراسة تتناول تشريعين مختلفين فالمنهج المتبع هو المنهج التحليلي المقارن ، حيث يتم تحليل المفاهيم والأسس التي تقوم عليها ضوابط كل معارضة ثم إبراز أهم أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بينهما.

**الأهداف:** تهدف الدراسة إلى :

- معرفة أهم الفروق بين ضوابط المعارضة السياسية في كل من الفقه السياسي الإسلامي والقوانين الوضعية . وكذا أهم نقاط الاشتراك بينهما.

- أن ضوابط المعارضة السياسية في الإسلام أكثر واقعية وأكثر اتزان وأكثر شمولية منها في المعارضة في القوانين الوضعية.

- إدراك أهمية المعارضة وتسليط الضوء على دراسة هذا الجانب من المواضيع السياسية لمعرفة دور كل منهما في أرض الواقع وأثره الاجتماعي.

## 2- ضوابط المعارضة في الفقه السياسي الإسلامي والقوانين الوضعية

المعارضة السياسية مظهر من مظاهر الحكم خارج السلطة وتمثل في مختلف الهيئات والفعاليات والنشاطات التي تمارس في المجتمع، الناقدة والرافضة لممارسات النظام القائم وبالتالي تمثل قوة توازن داخل الدولة تساهم إلى حد كبير في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وهذه المعارضة تحكمها ضوابط يجب عليها التقيد والالتزام بها للمحافظة على مصداقيتها داخل المجتمع ومكانتها داخل الدولة، وتمثل هذه الضوابط في:

**1-2-ضوابط المعارضة السياسية في الفقه السياسي الإسلامي:** والمعارضة في الفقه السياسي الإسلامي تحكمها ضوابط شرعية مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها يجب عليها الالتزام بها لتتمكن من أداء وظيفتها الشرعية على أكمل وجه، وتمثل في:

**1-1-1** أن تكون مبنية على الحجة والبرهان فعل المعارض أن يكون قوي الحجة سليم المنهجية آراؤه مدروسة بعناية. وفق خطط وبرامج عملية موضوعية بعيدة عن الخيال، مبنية على تلبية حاجات المجتمع وتطلعاته(مصطفى رشيد، 2011 ، ص55)، فالمعارض يجب أن يكون ذو ثقافة إسلامية من فقه في السياسة الشرعية والسياسة المعاصرة إلى الاطلاع على التجارب والممارسات وإدراك السلبيات والايجابيات والاستفادة من دروس التاريخ وتجارب الأمم وشتى الحركات الإسلامية المعارضة في مختلف الأزمنة والأمكنة( إبراهيم، ، ص144)

**1-1-2** أن تكون المعارضة بالكلمة الحسنی فبعد الحجة والبرهان يجب أن تتعامل المعارضة بالقول الحسن والكلمة الحسنی(ياسين ،-2020، ص54)، قال تعالى ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ البقرة 83، وقال أيضا لما أرسل موسى وأخاه هارون عليهما السلام إلى فرعون ﴿أَذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ (43) فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ طه 43-44، وهذا ما يدل على ضرورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باللين حتى مع من معه القوة والجبروت.

**1-1-3** أن لا تكون المعارضة على أمر اجتمعت عليه الأمة حفاظا على وحدة الصف وتجنبنا لكسر وحدة المسلمين بعد استقرار أحوالهم وانسجام صفهم، تحت راية واحدة (علي ، 2015، ص293) فالمعارضة أولا وقبل كل شيء اجتهادات وآراء مختلفة شرط أن لا تخالف الشرع وإجماع الأمة، فقد كان الصحابة رضي الله عنهم قبل أن يعرضوا رأيهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألونه هل الأمر وحي من الله نزل به جبريل عليه السلام أم اجتهاد يحتاج إلى إبداء رأي كما حدث في مواقع كثيرة منها غزوة بدر والخندق... (علاء الدين ، 2002، ص56)

4-1-2 أن لا يترتب عليها مفسدة، قال ابن تيمية رحمه الله (إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإتمامه بالجهاد وهو من أعظم المعروف الذي أمرنا به، ولهذا قيل ليكن أمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر غير منكر) (ابن تيمية ، 1418، ص10) وقال العزبن عبد السلام رحمه الله ( اعلم ان تقديم الأصلاح فالأصلاح ودرء الأفسد فالأفسد مركز في طبائع العباد ونظرا لهم من رب الأرباب فلو خيرت الصبي الصغير بين اللذيذ والألد لاختار الألد ولو خُير بين الحسن والأحسن لاختار الأحسن) (أبو محمد ، 1991، ص7)، فقد ربط الإسلام بين المسلمين برباط التأخي والاعتصام بحبله المتين وحارب كل محاولات الفساد وزرع الشقاق والتفرقة، وكل معارض يحمل هذه الأفكار يعتبر إفسادا في الأرض ووسيلة إلى شق الصف وزرع البلبلة (علاء الدين ، 2022، ص57)

5-1-2 العلم بما تُعارض عليه كما يقال العلم بالشيء جزء من تصوره، ولهذا فعلى المعارض أن يكون ملما وواعيا ومدركا للشيء الذي يقوم بالمعارضة عليه لا أن يكون تابعا متبنيا لمواقف غيره مثل ما يحدث في كثير من المواقف الراهنة ممن يشاركون في المسيرات والمظاهرات دون علم بموضوعاتها ولا من دعا إليها ولا للأغراض التي دفعت أصحابها للقيام بها (علي ، 2015، ص294)، قال بن حزم رحمه الله (لا يجوز أن يدعو إلى الخير إلا من علم به ، ولا يمكن أن يأمر بالمعروف إلا من عرفه، ولا يقدر على إنكار المنكر إلا من يميزه) (ابن حزم الأندلسي، شرح الأحكام في أصول الأحكام)

6-1-2 المصادقية: أي الالتزام بالقيام بالواجبات والتفاني في العطاء والبناء والإيمان بالواقعية والتحلي بالانضباط والتضحية دون طمع ولا بخل والوفاء والثبات على المبادئ وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة حتى تلقى القبول لدى الرعية، وبالتالي تستطيع فرض منطقتها وطرحها الإصلاحية السياسي والاجتماعي والتربوي (محمد علي ، 2006، ص336-338)

7-1-2 الصبر ويدخل في ذلك الصبر على الأذى وعلى ما يقال في حق المعارض وما يصيبه من مكاره (ابن تيمية ، 1406، ص54) قال تعالى ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ السجدة 24، فالصبر يمكن الإنسان من التصرف بعقلانية وهدوء وعدم الصبر يودي بصاحبه إلى ارتكاب الأخطاء وتضييع الهدف، فيتحول إصلاحه إلى إفساد، كما أن الصبر طريق الأنبياء والرسل والأئمة والدعاة على مر الأزمنة والعصور إلى يومنا هذا، فهو منهج كل مصلح يسعى إلى خير البلاد والعباد (عبود ، 1997، ص19-20)

8-1-2 مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية فلا بد من وضوح الأولويات وترتيبها وفق مقاصد الشريعة وذلك بتقديم الكليات على الجزئيات فمن الحكمة أن تبدأ المعارضة بالأخطاء الكبرى قبل الأخطاء الصغرى ولا يقدم ما حقه التأخير وتؤخر ما حقه التقديم، كما عليها أن تقدر العواقب والمآلات فلا يترتب على إنكار منكر بمنكر أكبر منه وهكذا... (علي ، 2015، ص296) قال ابن تيمية رحمه الله (بحيث لا يتضمن الأمر بمعروف فوات أكثر منه أو حصول منكر فوقه، ولا يتضمن النهي عن المنكر حصول منكر أنكر منه أو فوات معروف أرجح منه) (عبد الحميد ، ص33)

9-1-2 السلمية عدم نقل المعارضة من حالتها الايجابية إلى حالتها السلبية واللجوء إلى العمل المسلح مما يفوت الفرصة على المجتمع وإلحاق الضرر به، وتتخذ السلطة ذلك ذريعة لمحاربة الإرهاب فتلجؤ إلى قمع المعارضة واللجوء إلى حالة الطوارئ (ياسين ، 2020، ص54) وبالتالي على السلطة أن لا تتخذ إساءة استخدام الحق من طرف المعارضة سببا في مصادرة الحق، بل عليها أن تسعى إلى توفير الضمانات الكفيلة واللازمة لتفادي وقوع هذه الإساءة ( فهبي ، 1993، ص152)

10-1-2 على المعارضة أن لا تتخذ المذهبية والطائفية الانتماء الجنسي والعرقى في تأليب الجماهير على السلطة لأن هدفها الإصلاح وطرح البديل الذي يضمن الرفاه للربعة ودون تمييز. وقد أثبتت التجارب التاريخية فشل كل الحركات التي كان

دافعها مذهبيا أو طائفيا وكانت سببا في ضعف الأمة وتششت وحدثها وسقوط هيبة الدولة الإسلامية مثل ثورات الخوارج، الشيعة(جابر ، 1998 ، ص89)... قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ الأنعام 159.

11-1-2 إدراك العلاقة بين موضوع المعارضة والواقع الزماني والمكاني وذلك بوضوح وفهم الواقع ومشاكله(فقه الواقع) والمواضيع التي يجب طرحها وذلك بوضع برنامج عملي واضح الأبعاد وفق إستراتيجية وتخطيط ممنهج حسب الأولويات الزمانية على المدى القريب والمتوسط والبعيد والأبعاد المكانية حسب كل مكان ومتطلباته الاجتماعية والاقتصادية لأن الارتجال والتنوع يؤديان إلى البعد عن الأهداف المطلوبة وإهدار الوقت والجهد والمال دون الوصول إلى أي نتائج وبالتالي تفويت المصالح العامة للبلاد والعباد(علي ، 2015، ص296)

12-1-2 استحضار الحس الديني والشعور بالمسؤولية الاجتماعية والحرص على الصالح العام للإسلام والمسلمين بعيدا عن المنافع الدنيوية والأغراض الشخصية(سعيدة ، 2006 ، ص336-338)

13-1-2 التحلي بالشجاعة والثبات والنزاهة والإخلاص فلا ترتعي المعارضة في حضن السلطة وتستسلم لمغرياتها والاصطفاف معها فغالبا ما تستعمل السلطة المنح لشل حركة خصومها المخالفين أو تنتهج أسلوب القوة والقمع والمنع للحد من نشاط المعارضة الصادقة الملتزمة والواعية فعلى المعارضة الرشيدة أن لا نفع في كلا الأمرين حفاظا على مصداقيتها ونبل رسالتها وسمو مبادئها(عبود ، 1997 ، ص124،125)

## 2-2- ضوابط المعارضة السياسية في القوانين الوضعية:

تعتبر المعارضة السياسية في القوانين الوضعية عاملا من عوامل تكريس الديمقراطية وعنصرها هاما في مراقبة عمل الأنظمة وهي تختلف من نظام سياسي إلى آخر، إلا أن أسلوب عملها كثيرا ما يتشابه لأنها خاضعة لنظم وتشريعات دستورية تضبط مجال عملها كما أنها تسعى دائما إلى المشاركة في تسيير شؤون البلاد أو الإطاحة بنظام الحكم والحلول محله، ويغلب عليها أسلوب السلمية الهادئ وفق التشريعات التي تنظم تشكيل هذه الهيئات (الأحزاب، النقابات، الجمعيات، المنظمات غير الحكومية) وذلك بغية تحقيق برامجها ومشاريعها السياسية ولهذا فعليها الالتزام بحملة من الضوابط وفق ما تمليه وتفرضه هذه التشريعات:

1-2-2 السلمية لا تستطيع أي معارضة سياسية مجابهة رأي السلطة إلا برأي يكون أكثر موضوعية ويحوز ثقة الشعب ومقارعة الحجة أكثر منها وأقوى تأثيرا، وبالتالي المحافظة على السلم والتطبيق الدستور والالتزام بالتشريعات هو العلاقة التي تربط بين المعارضة والسلطة فلا السلطة يحق لها أن تقوم بملاحقة معارضها وتصفيتهم، ولا المعارضة يحق لها أن تقوم بنقل عملها من السلمية إلى العمل المسلح بل عليها إتباع السلمية للوصول إلى سدة الحكم والامتثال إلى رأي الأغلبية الشعبية في أي حال من الأحوال وفق ما تقتضيه العملية الديمقراطية(مصطفى رشيد، 2011، ص55) ويدخل في إطار السلمية عدة اعتبارات نذكر منها:

- احترام قواعد النظام الديمقراطي واحترام الرأي والرأي الآخر وعدم اللجوء إلى العنف اللفظي أو الفكري بكل أشكاله
- على السلطة احترام أيضا القواعد الديمقراطية وان لا تلجأ إلى التضييق والقمع ومتابعة المعارضين وحل الأحزاب كما هو جار في العديد من أنظمة العالم الثالث وخاصة العربية منها(حافظ علوان ، 2018 ، ص179)

- سياسة الحوار وذلك بتجنب الانفراد الاستبدادي بالقرارات الاعتبارية المحضة وفتح باب الحوار وفق ما تقتضيه الضرورة حتى لا ينقلب الأمر إلى تنازح ومبارزة ليس فيها رشاد ولا حكمة تؤدي في الأخير إلى التصادم بين المعارضة والسلطة (مازن، 2020، ص212).
- لاحتكام إلى سيادة القانون أي أن الفصيل بين المعارضة والسلطة هو القوانين المنظمة لعمل وحدود كل منها، إلا أنه في كثير من الأحيان يكون القانون نفسه العصا التي تلوح بها السلطة لقمع المعارضة تحت تسميات عدة، وذلك لقمع وإبعاد صوت المجتمع عن شرعيته (مازن، 2020، ص214).
- 2-2-2 المحافظة على النظام العام ويجب على المعارضة السياسية أن تعمل وفق الأطر القانونية والقيم الدستورية للدولة التي تنشأ داخلها وضمن المبادئ الاجتماعية والأسس الاقتصادية للدولة والمجتمع لأن النظم القانونية الوضعية تختلف باختلاف البيئات الحضارية والثقافية والنظم السياسية (مخلوف، 2016، ص171)، فعمل المعارضة لا يجب أن يكون دون بعد سياسي يهدد كيان الدولة أو يؤدي إلى الانقسام في صفوف الأمة فهي عبارة عن طرح دون خلاف حول المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدولة ومثال ذلك الأحزاب السياسية في أوروبا رغم وجود الصراعات الشرسة بينها وبين السلطة إلا أنه هناك اتفاق حول الحفاظ على الديمقراطية والمؤسسات الدستورية والأسس التي يقوم عليها المجتمع (حافظ علوان، 2018، ص179).
- 3-2-2 أن تستهدف المصلحة العامة: على المعارضة أن تضع صوب أعينها من خلال إعداد برامجها وخططها تحقيق الصالح العام للدولة وللشعب فتكون آراؤها المطروحة وأهدافها المسطرة بالدرجة الأولى تحقيق المصلحة العامة لأن هذا هو المفتاح الذي بواسطته تستطيع أن تفتح أبواب التأييد الشعبي والحصول على الشرعية التي بواسطتها تحقق هدف المشاركة في تسيير شؤون البلاد أو حتى الحل محل السلطة القائمة وتدير شؤون البلاد لوحدها (ماجد، 1996، ص321) هذا لا يعني أن تجعل الوصول إلى السلطة هدفها الأساسي بل وسيلة أي أن تسعى إلى الحكم وليس إلى امتلاكه لأنه لما تكون السلطة هي الهدف تفقد المعارضة روحها وتضطر إلى تقديم تنازلات من أجل ذلك على حساب مبادئها ولذا فعلها أن:
  - تتمسك ببرامجها البديلة ولا تتنازل عنها شريطة أن تكون واقعية وقابلة للتحقيق.
  - تجنب المغالاة والمثالية حتى لا تقع في فخ فشل تنفيذ وعودها في حال الوصول إلى السلطة.
  - أن لا يكون مشروعها صورة طبق الأصل لبرنامج الحكومة أو السلطة فتفقد حماس الناخبين للتعبير حيث لا يرى فرق بين القديم والجديد (حافظ علوان، 2018، ص178).
- 4-2-2 أن يكون عملها قائما على اعتبار مؤسساتي بعيدا عن استحواد الأشخاص الزعماء والأفراد والانفراد باتخاذ القرارات وتمهيش الإطارات والكفاءات وذلك بالالتزام ب:
  - العمل المؤسساتي والقواعد والقرارات التي تتخذ داخل هيكلها وفق لوائحها التنظيمية وقانونها الأساسي ونظامها الداخلي وبالتالي محو الطابع الشخصي للمعارضة.
  - صيانة الصورة الاعتبارية بوصفها البديل السياسي للسلطة القائمة فتحافظ على مكانتها سواء لدى قواعد أو عموم المجتمع لتبقى ممثلة البديل الأمثل بفضل قيمها الفكرية والأخلاقية وثباتها واستماتها في الدفاع عن الصالح العام للأمة وللشعب (موريس، 2000، ص182-183).

• امتلاك الشرعية الشعبية فالقانون الذي يسمح للمعارضة بالنشاط العلني داخل الدولة لا يصنع منها معارضة فاعلة ما لم يكن لها ظهر مجتمعي ملتف حولها يعطيها القوة الشعبية حتى تصبح قوى ضاغطة تؤهلها لتمثيل الجمهور والتعبير عن مصالحه (عبد الإله، 2001، ص11).

• عدم النبعيه للمصالح الأجنبية حيث تمنع كل الدساتير والتشريعات الوطنية التعامل مع الخارج أو منظمات خارجية ضد المصالح الوطنية (نور الدين ، 2016، ص144)

فلا شك أن القوى الخارجية تعمل على بسط هيمنتها ونفوذها ومنها من يعمل على زعزعه الاستقرار السياسي والأمني داخل الدول خاصة الدول العربية والإسلامية وبالتالي فكل أشكال الدعم الإيديولوجي أو المالي أو السياسي للمعارضة ممنوع ويعتبر تعاملًا مع القوى الأجنبية قد يؤدي بها إلى الخطر والمتابعة القانونية غير انه يجوز اللجوء إلى المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية في حال التعرض للقمع السياسي وكبح الحريات ومصادره الحقوق والتضييق على العمل السياسي المشروع ومتابعه النشاط السياسي حيث تعتبر كل هذه الحالات انتهاكا لحقوق الإنسان وجب الضغط على الأنظمة للحد منها والكف عن ممارستها وتوفير المناخ المناسب للمعارضة السياسية بكل حرية وفي جو آمن ومستقر.

2-2-5 النشاط العلني: أن تكون جميع نشاطات المعارضة علنية واضحة بدءا بالإعلان عن نشأتها ككيان سياسي وفق برنامج وأهداف واضحة، إلى الإعلان عن أسماء قياداتها وإطاراتها على جميع المستويات حتى يتسنى للجميع خاصة الجمهور من يساند ولمن يدلي بصوته في الاستحقاقات الانتخابية، كما أن السرية تعتبر نوعا من المقاومة التي يكتنفها الغموض واللبس وبالتالي فقدان المصداقية والنفور الاجتماعي وطبعا التعرض للمتابعة الأمنية والمساءلة والاعتقالات، والعمل العلني للمعارضة السياسة لابد أن يكون له مناخ مناسب يساعدها على النشاط بكل حرية وذلك ب:

• فتح المجال القانوني والتشريعي لوجود الكيان المعارض وحرية التداول على السلطة دون تضييق واحتكار السلطة او اللجوء إلى العنف والتزوير من طرف الأنظمة الحاكمة واذرعها المختلفة.

• حرية التحرك وعقد التجمعات والحملات التوعوية والنشاط الإعلامي والتعبير عن الرأي وقبول النقد وإشراكها في النقاشات الوطنية التي تهم الأمة.

• أن يكون النظام القائم نظاما مؤسسيا يؤمن بالتعددية والتداول على السلطة ويحترم القوانين ويوقر الحريات ويحترم الحقوق ويوفر كل الضمانات الدستورية لممارسة الحق في المعارضة حتى لا تلجأ الى العمل السري والنشاط الخفي.(حافظ علوان ، 2018، ص179)

2-2-6 أن لا تقوم المعارضة على اعتبارات دينية أو عرقية أو جهوية وهذا ما تبنته معظم الدساتير العربية تأسيا بالأنظمة الغربية التي تدعي العلمانية والحرية المطلقة فقد فرضت دساتيرها بعدم استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية على سبيل المثال ما جاء في القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية في الجزائر الصادر بتاريخ 06 مارس 1997 بالأمر رقم 09/97 في المادة 03 منه، وعلى نفس المنوال دأبت معظم الدول العربية والإسلامية رغم أننا نجد في الدول الغربية أحزابا دينية مسيحية وكان الأمر يستهدف الأحزاب الإسلامية دون غيرها وهذا التوجه أي حظر الأحزاب ذات التوجه الإسلامي تبنته القوى العلمانية داخل المجتمعات العربية بدعوى عدم احتمال المجتمعات العربية لنشوء أحزاب دينية بذريعة التطرف والتعصب والطائفية والاقتتال داخل المجتمع.(فهيم ، 1993 ، ص152).

3- المقارنة بين ضوابط المعارضة السياسية في الفقه السياسي الإسلامي والقوانين الوضعية:

بعد استعراضنا لأهم الضوابط التي تحكم عمل المعارضة السياسية في النظامين الإسلامي والوضعي ، نأتي الى بيان أوجه التشابه والاختلاف بينهما فلا شك أنهما يتقاطعان في نقاط عديدة وذلك باعتبارهما يمثلان خط المعارضة

السياسية ويمثلان الصوت الأخر الذي يعبر عن مشاكل وقضايا الشعب والأمة كما أنهما يختلفان في عدة نقاط وذلك لطبيعة كل تشريع وخصوصية كل منهما.

### 3-1- أوجه التشابه:

- السلمية: حيث يفرض على كليهما الالتزام بالسلمية وعدم اللجوء إلى العنف والعمل المسلح تفاديا لزعزعة الاستقرار وتهديد الأمن والسلم الوطنيين. ففي النظام الإسلامي تحث الأحكام على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الخير والكلمة الطيبة مع الجميع دون تمييز، إلا أن هذا لا ينفي التخليط في الكلام إن استدعت الضرورة ولزم الموقف ذلك من أجل المصلحة والإصلاح (علي، 2015، ص 293) ونفس الشيء بالنسبة للنظم الوضعية فالمعارضة يجب أن تقوم على مبدأ السلمية ونبذ العنف والعصيان والتمرد ويجب أن تكون العلاقة بينها وبين السلطة قائمة على مبدأ الحفاظ على السلم واحترام الدستور والمبادئ العامة لحقوق الإنسان وبالتالي فعلى الطرفين انتهاج السلمية كمبدأ عمل ومنهج ممارسة. (إسماعيل وآخرون، 1987، ص 467)

- المصلحة العامة: كلا التشريعين يضبطهما مبدأ الصالح العام وإنما يختلفان في أسس العمل فالتشريع الإسلامي يراعي في ذلك:

• مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية.

• عند الخروج عن النصوص الشرعية والالتزام بما أجمعت عليه الأمة.

• النصح للحاكم ومجاہته بالحقيقة، فخير الجهاد كلمة حق عن سلطان جائر.

• النصح لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

أما في القوانين الوضعية فهذا المبدأ يتوقف على طبيعة النظام القائم فالمصلحة العام في النظام الاشتراكي تختلف عنها في النظام الرأسمالي والأمر كذلك في النظام الملكي.

- العلنية: حيث يجب أن تكون في كليهما ففي الفقه السياسي الإسلامي يجب أن تكون قائمة على الشجاعة والثبات وقول الحق مهما كان الأمر ولا تأخذها في ذلك لومة لائم، كما يجب الأخذ بيد المظلوم ومقارعة الظلم والجهر في محاربة المنكر والفساد.

أما في النظم الوضعية فالأمر مفروض ومشروط في الدساتير والتشريعات الناظمة لعمل المعارضة، وبالتالي فعليها الالتزام بذلك حتى لا تتعرض للحل والمتابعات القضائية.

- عدم استغلال المذهبية والطائفية أو العرقية والاثنية: حيث هذا يؤدي إلى تشرذم الأمة وبث روح التعصب المذهبي والعرقى الذي كثيرا ما أدى إلى صراعات دموية وحروب أهلية كانت سببا في ضعف الأمة وكسر شوكتها، والأمر كذلك في النظم القانونية فهي تختصر نشوء الأحزاب على أساس الاعتبارات المذكورة حفاظا على كيان الدولة ووحدتها الترابية والشعبية.

- تجنب التبعية إلى الخارج وخدمة المصالح الأجنبية فعلى المعارضة أن تكون مرتكزة على عقيدة وطنية هدفها خدمة المصلحة العامة للشعب والأمة، لا المصالح الأجنبية خاصة الحركات الهدامة التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار والعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي والثقافي للشعوب المحافظة على هويتها الدينية والثقافية خاصة الإسلامية منها، وهذا ما تحرمه النصوص الشرعية وتحظره القوانين الوضعية على حد سواء.

### 3-2- أوجه الاختلاف:



رغم النقاط العديدة التي جمعت بين المعارضتين هناك نقاط اختلاف عديدة ايضاً لأن طبيعة كل تشريع تقتضي ذلك وتفرض أن يكون كلاهما مختلف عن الآخر في نقاط جوهرية منها:

- من حيث المصدر: ففي الفقه السياسي الإسلامي مصدر المعارضة ويوصله عملها النصوص الشرعية من الكتاب والسنة وإجماع الأمة مع إمكانية الاجتهاد حسب مقتضيات الزمان والمكان مع مراعاة المقاصد وفقه الواقع وفقه النوازل دون الخروج على أحكام الشريعة باعتبارها صالحة ومصالحة لكل زمان ومكان.

أما المعارضة في القوانين الوضعية فتضبط عملها دساتير وتشريعات وضعية تختلف باختلاف النظام السياسي والسلطة الحاكمة وبالتالي فهي لا تصلح لكل زمان ومكان.

- المعارضة في الإسلام قد تكون فردية أو جماعية يقوم بها كل من يستطيع من أفراد الأمة فالمسلم مكلف بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بما يستطيع، وهذا لا ينفي وجوب تشكيل هيئات تقول بالمعارضة خاصة في العصر الحديث.

أما المعارضة الوضعية فكل القوانين تشتت الالتزام بالقوانين الناظمة لعملها وفق شروط وضوابط حتى يسمع لها بممارسة نشاطها.

- الشمولية: فالإسلام دين جاء للناس كافة فرض على أهله الدعوة إلى الإصلاح ومقارعة الظلم والظالمين في كل مكان وفي كل زمان، أما القوانين الوضعية فهي لا تتعدى حدود المكان (الدولة) ولا تتجاوز حدود الزمان أي يتغير بتغير الأنظمة والقوانين.

- الأهداف والغايات: أهداف وغايات المعارضة في الإسلام دينية ودينية تعمل على الإصلاح في الدنيا ورجاء الثواب في الآخرة امتثالاً لأوامر الله وطاعته وخوفاً من عقابه وحسابه وهذا لا ينفي عندها السعي للاستخلاف في الأرض والحكم دون تغييره

أما الوضعية فهدفها الأول والأخير الوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه وكذا تغير نظام الحكم جملة وتفصيلاً وهذا ما حدث للمعسكر الشرقي بعد سقوط الاشتراكية خاصة أوروبا الشرقية وبعض الأنظمة العربية.

- المنهجية والبعد الاستراتيجي: فالمعارضة في الإسلام تضبط إستراتيجيتها ومنهجها وفق الأحكام الشرعية وتهدف إلى الإصلاح في الدنيا وتطبيق شرع الله وحسن خلافته في الأرض دون الإضرار بالغير وفق مبدأ (أنا أريد الإصلاح ما استطعت) بعيداً عن النزعة الشخصية والعصبية الدينية أو العرقية وبالتالي هي أحسن وفق مقاصد الشريعة الإسلامية ووفق سياسة شرعية ملتزمة.

أما المعارضة في القوانين الوضعية فخططها قصيرة النظر وإستراتيجيتها تتغير حسب المصلحة الحزبية، قد تغير موقعها بمجرد حصولها على امتيازات ظرفية آنية كما أنها تنتهج المبدأ النفعي المصلحي وفق مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة) أي عدم الالتزام بالأخلاق السياسية النزهاء والنظيفة.

#### 4- خاتمة:

المعارضة السياسية في الفقه السياسي الإسلامي والقوانين الوضعية وضرورة الالتزام بالضوابط الشرعية بالنسبة للإسلامية فتتمثل ، في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والكلمة الحسنة ومراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية وعدم الخروج على إجماع الأمة وكذا التحلي بالصبر والشجاعة والإخلاص والعلم، ثم المعارضة في القوانين الوضعية وما عليه من التقيد

بالضوابط التي تفرضها القوانين والتشريعات كالسلمية ومراعاة المصلحة العامة والعلنية وعدم قيامها أو دعوتها إلى العصبية الدينية أو الطائفية أو العرقية .

ثم جاءت أوجه التشابه فيما بينهما من حيث السلمية، والمصلحة العامة إلى العلنية وعدم استغلال الطائفية و المذهبية في نشاطهما.

أما أوجه الاختلاف فتميل في مصدر كل منهما و المجال الزماني والمكاني لتحرك كل منهما. إلى الاختلاف في الأهداف والغايات والمنهجية والإبعاد الإستراتيجية التي تتبعها كل منهما لنستخلص في الأخير النتائج والتوصيات التالية

النتائج:

- أن المعارضة السياسية في كلا التشريعين أعمالها مرهونة بتحقيق المصلحة العامة للأمة والمجتمع ولكن كل حسب منظوره .

- أن المعارضة السياسية هي أحد أهم مظاهر الديمقراطية وجزء مهم وأساسي في مقومات الدولة خاصة في العصر الحديث . - مشروعية المعارضة السياسية فقها وقانوناً ، كما أنها عامل مهم في سد باب الفتن والاضطرابات والثورات الداخلية

- أنها تمارس الدور الرقابي، وعامل فعال في الحد من الممارسات اللامشروعة التي تمارسها السلطة، وتعمل على فضح التجاوزات وبالتالي تقوم بالعمل على تصحيح الوضع واستدراك الموقف.

- لها دور أساسي في توعية الجماهير ودفعهم إلى المشاركة السياسية الايجابية والمساهمة في تسيير شؤون البلاد عن طريق مختلف الهيئات التشريعية.

- أن المعارضة السياسية في الإسلام تتميز بعدة مزايا عن المعارضة في القوانين الوضعية لأنها مستمدة من الشريعة الإسلامية وأحكامها السمحة.

-التوصيات :

- على الأنظمة أن تفتح المجال أكثر للمعارضة السياسية. فكلما كانت الحرية أوفر كان مجال التحرك والعمل أجدى وانفع. -القبول بالتداول السلمي على السلطة، والاحتكام إلى الوسائل الديمقراطية وتوفير الظروف الكفيلة لممارسة الشفافية والنزاهة خاصة في دول العالم الثالث.

- الانفتاح أكثر على المجتمع وتبني بصدق انشغالاته واهتماماته فلا معارضة بدون مصداقية وثبات وشجاعة وصبر وتفاني ونكران الذات.

- الحد من التضييق على المعارضة خاصة الإسلامية منها، وشيطنتها أمام الرأي العام للحد من انتشارها لأنها تهدد كيان الأنظمة الفاسدة. .

5- قائمة المراجع:

1- القرآن الكريم

2- ابن حزم الأندلسي، شرح الأحكام في أصول الأحكام

3- ابن تيمية تقي الدين تقي الدين يا أحمد بن عبد الحلیم الحراني،(1406)، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تحقيق محمد السيد الجليند، دارالمجتمع للنشر والتوزيع، جدة.

4- ابن تيمية، تقي الدين بن أحمد بن عبد الحلیم الحراني(1418)، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية .

- 5- أبو محمد عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام الدمشقي، (1991)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج1. مكتبات الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، ، مراجعة وتعليق طه عبد الرؤوف .
- 6- إسماعيل جبري وآخرون (1987)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .
- 7- جابر قميحة، (1998) المعارضة، السياسية بين النظرية والتطبيق، دار الجلاء، القاهرة.
- 8- حافظ علوان حمادي الدليمي، (2018)، المعارضة السياسية دراسة تحليله شروطها ووظائفها، المجلة العلمية لجامعة جهات السلیمانية، عدد فبراير .
- 9- سربست مصطفى رشيد، (2011)، مبدأ المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها، دراسة قانونية، سياسية، تحليلية مقارنة، مطبعة خاني دهوك، العراق.
- 10- سعيدة لكحل، (2012) المعارضة الشرعية في النظرية السياسية الإسلامية، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر1، بن يوسف بن خدة، العدد4.
- 11- عبد الإله بلقزيز، (2001)، مجموعة باحثين المعارضة والسلطة في الوطن العربي دراسة المعارضة السياسية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 12- عبد الحميد بن محمد الوعلان، قواعد وفوائد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كلام الشيخ ابن تيمية.
- 13- عبود العسكري، (1997)، أصول المعارضة السياسية في الإسلام، دار النمير للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.
- 14- علاء الدين محمد علي مصليح، (2002)، المعارضة السياسية وضوابطها في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا قسم الفقه والشريعة، نابلس، فلسطين.
- 15- علي جمعة الرواحنة، (2015)، وسائل المعارضة السياسية وضوابطها في الفقه الإسلامي، مؤتم للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 30، العدد الأول .
- 16- فهمي هويدي، (1993)، الإسلام والديمقراطية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- 17- ماجد راغب الحلو، (1996)، الدولة في ميزان الشريعة، الأنظمة السياسية، المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 18- مازن هاشم، (2020)، مفاهيم سياسية لزمن التغيير، مكتبة الأسرة العربية، اسطنبول، تركيا.
- 19- محمد علي الصلابي، (2006)، فقه النصر والتمكين في القرآن الكريم انواعه شروطه وأسبابه ومراحل وأهدافه، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- 20- محمد يسري إبراهيم، (2011)، المشاركة السياسية المعاصرة في ضوء السياسة الشرعية، دار الكتب المصرية. مخلوف داودي، (2016/2015)، المعارضة السياسية في الفقه الإسلامي والنظم الدستورية، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه علوم إسلامية، جامعة وهران.
- 21- موريس دوفيرجيه، (2000)، ترجمة جمال الاتاسي وساسي الدروبي، مدخل إلى علم السياسة، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان.

- 22- نور الدين حاروش، (2016)، الأحزاب السياسية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، ط2.
- 23- ياسين مناني، (2019-2020)، المعارضة السياسية في الجزائر، دراسة في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، مذكرة ماستر في العلوم الإسلامية شريعة وقانون، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.